١٥/٨/١٩٩١).

غير ان السلطات الاسرائيلية لم تستقر على رأي، على ما يبدو. فقد صرّح ناطق باسم وزارة الدفاع، في ١٧ تموز (يوليو)، بأن وزير الدفاع، ارنس، قد فرض أنظمة وقيوداً على مدى حرية ضباط الجيش بفرض العقوبات الجماعية ضد الفلسطينيين. وأعطى مثلاً حظر التجول، الذي صار لازماً تحديد مدته مسبقاً، وذلك فقط بإذن مسبق من وزير الدفاع؛ ومثلاً آخر هو نسف المنازل واقتلاع الاشجار، حيث لن يتمّا، من الآن فصاعداً، الّا بإذن مسبق من منسق الانشطة الاسرائيلية في الارض المحتلة (**القدس العربي**، ١٨/٧/١٩٩١). كذلك ظلّ الجيش يلجأ الى بعض أساليب القمع المعهودة، على الرغم من التحدّث عن تقليص ظهوره. وأفضل مثال على ذلك عملية الدهم الكبرى لحيّ القصبة في نابلس، في ١٣ تموز (يوليو)، التي اشترك فيها حوالى ١٥٠٠ جندي اسرائيلي ومئة عربة من الجيش و«حرس الحدود» والشرطة، وأدّت الى اعتقال ٥٥ شخصاً، واكتشاف بعض الاسلحة (**المصدر نفسه**، ١٥/٧/١٩٩١؛ **وميدل ايست انترناشونال**، ٢٦/٧/١٩٩١).

في هذه الاثناء، تعرّضت سمعة الجيش والسلطات الى نكسات جديدة، خاصة بعد ان اقرّ القاضي عيزر كاما، المسؤول عن لجنة التحقيق بمذبحة المسجد الاقصى في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، بأن الشرطة تتحمّل مسؤولية اندلاع الاشتباكات وسفك الدماء (**القدس العربي**، ١٩/٧/١٩٩١). كما اضطرت المحاكم العسكرية الى النظر في قضايا سرقة وابتزاز وفرض خوّة مارسها الجنود ضد الاهالي والتجّار، مثلاً في غزة وبطّا (**هآرتس**، ٢٢/٧/١٩٩١). واضطر الجيش، كذلك، الى اعتقال مستوطن قتل فلسطينيّن قبل عدة شهور، في ١٩ حزيران (يونيو)، والى التحقيق بحادثة صدم اثنين آخرين بسيارة مستوطنين في الظاهرية، في ٢٥ الشهر، وبحادثة طعن شاب بأيدي ثلاثة اسرائيليين، في القدس، في ٢٩ تموز (يوليو)، وبالهجوم المسلّح على الخليل بعد طعن مستوطن في ٣٠ الشهر.

د. يزيد صايغ